العدالة الاجتماعية
بين القرآن والدستور

د ماجد راغب الحلو
أستاذ القانون العام المتفرغ
بكلية الحقوق - جامعة الاسكندرية

مقدمة

العدالة الاجتماعية :

العدالة هى إحدى الفضائل الأربع التى قال بها الفلاسفة منذ القدم، وهى الحكمة، والشجاعة، والعفة، والعدالة.

والعدالة أو العدل هو الإنصاف، وهو إعطاء المرء ما له وأخذ ما عليه، والعدل ضد الجور أو الظلم [١].

وتتمثل العدالة الاجتماعية فى تحقيق نوع من التضامن بين أبناء المجتمع على اختلاف قدراتهم المالية، وتقليل الفوارق الضخمة بين مستوياتهم المعيشية. وذلك باستقطاع نسب معينة من دخول الأغنياء والمقتدرين، وردها على الفقراء والمعوزين، لكفالة الحد الأدنى اللائق من مستلزمات الحياة لمختلف فئات المجتمع.

رعاية الضعفاء:

أصبحت رعاية الضعفاء والفقراء هدفاً تسعى إلى تحقيقه المجتمعات وما تمثلها من حكومات فى مختلف الممالك والجمهوريات، خاصة فى الدول الديموقراطية المتقدمة. تلك الدول التى حرصت نصوص الدساتير

(١) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "اتقوا الظلم، فإن الظلم ظلمات يوم القيامة " رواه مسلم.
والعدل أيضاً هو الفداء، كما جاء فى القرآن الكريم "ولا يؤخذ منها عدل" الآية ٤٨ من سورة البقرة.
انظر المعجم الوجيز الصادر عن مجمع اللغة العربية.
والعدل أيضاً ما عدل الشيء من غير جنسه. والعدل بكسر العين المثل والنظير. أنظر مختار الصحاح.

فيها على إقامة التكافل الاجتماعى بين المواطنين، وضمان الحياة الكريمة للمحتاجين. وقامت حكوماتها بتطبيق هذه النصوص على أرض الواقع تطبيقاً حقيقياً، فتحولت من نصوص دستورية قد ينظر إليها كمجرد خطط مستقبلية أو طموحات قومية، إلى حقائق وإنجازات فورية، يشعر بأثرها الفقراء والضعفاء، ويشهد بوجودها الغرباء والعلماء.

ونوجز فيما عرض موضوع العدالة الاجتماعية بين القرآن والدستور فى مطلبين متتالين :

المطلب الأول : القرآن والعدالة الاجتماعية.

المطلب الثانى : الدستور والعدالة الاجتماعية.

المطلب الأول

القرآن والعدالة الاجتماعية

لم يهتم كتاب سماوى بموضوع العدالة الاجتماعية بين الناس فى الدولة الاسلامية قدر اهتمام القرآن الكريم بذلك، باعتباره الكتاب الخاتم الذى تضمن المبادئ الأساسية لشتى مناحى الحياة فى المجتمعات البشرية، لكى تسود وتهيمن إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

ولبيان موقف الكتاب المبين من موضوع العدالة الاجتماعية، نوالى بالبحث ما يلى من الأمور ذات الأهمية :

- العدل والإحسان.
- الطعام والأمن.
- المساواة والتكافل.
- تفاوت الدخول.

أولاً : العدل والإحسان

لا حياة ولا بقاء لمجتمع بشرى لا يقيم العدل بين أبنائه. ومن هنا سادت مقولة "العدل أساس الملك" وكتبت على أبواب المحاكم وقصور الحكام. بل إن الناس كثيراً ما يحتاجون إلى ما هو أكثر من العدل، يحتاجون إلى الإحسان، وهو ليس واجباً بل مستحب، يضفى على العدل نوعاً من

التلطف والفضل.

يقول تبارك وتعالى فى كتابه العزيز "إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى، وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى، يعظكم لعلكم تذكرون" [١]. وهذه الآية - كما قال ابن مسعود رضى الله عنه - هى "أجمع آية فى القرآن لخير يمتثل ولشر يجتنب".

والعدل هو الإنصاف بين الناس، وعدم تفضيل بعضهم على بعض فى الحكم لهم أو عليهم إلا بحق يوجب ذلك [٢]. أما الإحسان فهو التفضل بما لا يجب. فإعطاء الزكاة للفقير عدل لأنها واجب، وزيادة مقدارها بالصدقة إحسان لأنها نافلة غير واجبة.

قال بعض الحكماء "زكاة العدل الإحسان، وزكاة القدرة العفو، وزكاة الغنى المعروف..." [٣].

ثانياً : الطعام والأمن

للإنسان حاجتان أساسيتان فى حياته الدنيا - إحداهما مادية والأخرى معنوية - لا غنى عنهما ليستطيع أن يعيش عيشة كريمة هادئة، هما الطعام والأمن. فإذا افتقدهما أو حصل على إحداهما دون الأخرى مات - جوعاً أو خوفاً - أو أصيب بأضرار بالغة. لذلك وجب أن يتعاون أبناء المجتمع جميعاً لضمان إشباع هاتين الحاجتين للكافة دون استثناء، فلا يترك إنسان ليموت جوعاً وظمأً، أو ينهار خوفاً وفزعاً، والناس يشهدون.

قال تبارك وتعالى - فى محكم التنزيل - مظهراً فضله فى توفير هاتين النعمتين لقوم رسوله صلى الله عليه وسلم "لإيلاف قريش، إيلافهم رحلة الشتاء والصيف. فليعبدوا رب هذا البيت الذى أطعمهم من جوع

---

(١) الآية رقم ٩٠ من سورة النحل.

(٢) كتور محمد سليمان الأشقر : زبدة التفسير - ص ٢٧٧.

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبى - المجلد الخامس - ص ١٥٠.
والعدل هو أداء الواجب وإعطاء الحق، والإحسان هو فعل كل مندوب. والإحسان فى حديث سؤال جبريل عليه السلام هو "أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك". رواه مسلم.

وآمنهم من خوف" [١]. وتعنى أن من نعم الله على قريش أن جعلهم يألفون رحلة الشتاء إلى اليمن، ورحلة الصيف إلى الشام، ويسرهما لهم. لأجل ذلك ينبغى أن يخصوا الله وحده بالعبادة. وقد عرفهم سبحانه وتعالى أنه رب هذا البيت الحرام - وهو الكعبة المشرفة - فميز نفسه - جل شأنه - عما كانوا يعبدون من أرباب وهمية وأوثان. والله أكرمهم بفضل هاتين الرحلتين، فأطعمهم وخلصهم من الجوع الذى كانوا يعانون منه، وآمنهم فنجاهم من الخوف الذى كان يعتريهم بسبب حروبهم وإغارة بعضهم على بعض، فأمنت قريش من ذلك، إكراماً لحرمة الكعبة الواقعة فى أرضهم، واعتباراً لكونهم حماة بيت الله الحرام[٢].

ثالثاً : المساواة والتكافل

الأصل أن الناس متساوون، ولا ينبغى أن يتعالى أو يتكبر بعضهم على بعض، وقد خلقهم الله جميعاً من أسرة واحدة، بل "من نفس واحدة وخلق منها زوجها، وبث منهما رجالا كثيراً ونساء" [٣]. وقال لهم - وهو العزيز الحكيم - "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا..." [٤]، أى أن الناس جميعاً متحدون فى النسب، وقد جعلهم الله شعوباً وقبائل ليتحابوا ويتعارفوا، لا ليتعادوا ويتقاتلوا. فليس بعضهم أفضل من بعض بسبب الغنى ووفرة المال، أو بسبب الانتساب لجنس أو قبيلة أو عشيرة أو أسرة أو بلد معين.

غير أن الناس يتمايزون عند الله تعالى بعملهم وعلمهم. وها هو القرآن الكريم يؤكد أن الناس عند الله درجات. ولكن درجاتهم لا تقوم على أساس التفاوت فى بسطة الجسم أو كثرة المال، وإنما على أساس التقوى والعلم. يقول تبارك وتعالى "إن أكرمكم عند الله اتقاكم، إن الله عليم

---

(١) سورة قريش.
(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبى - المجلد العاشر - ص ١٧٩ وما بعدها.
(٣) الآية الأولى من سورة النساء.
(٤) الآية ١٣ من سورة الحجرات.

خبير"[١]. ويقول جل شأنه "هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون"[٢]. ويقول "يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات، والله بما تعلمون خبير" [٣].

أما المال فعرض زائل رغم أهميته فى الحياة الدنيا، يتفاوت الناس فى أنصبتهم منه، جعله الله ابتلاء لهم لينظر مواقفهم منه، وزعه عليهم بحكمة وكيفية لا يعلمها إلا هو، فأغنى من أراد له الغنى، وأفقر من كتب عليه الفقر. "وأنه هو أغنى وأقنى" [٤]. وقد أعلمنا الله جل شأنه فى حديثه القدسى أن من عباده من لو أغناه لفسد حاله، ومن عباده من لو أفقره لفسد حاله [٥]. والجميع يسمد ماله من الله وحده، يستوى فى ذلك الغنى والفقير، والمالك والمملوك، وهم فى ذلك شركاء، بلا استثناء.

يقول تبارك وتعالى "والله فضل بعضكم على بعض فى الرزق، فما الذين فضلوا برادى رزقهم على ما ملكت ايمانهم، فهم فيه سواء. أفبنعمة الله يجحدون"[٦]. والمعنى أن الله سبحانه - لحكمه يعلمها - وسع على بعض الناس فى الرزق فجعلهم أثرياء، وضيق على آخرين فجعلهم فقراء لا يملكون ما يتعيشون منه. فما الذين فضلهم برازقى مماليكهم أو فقرائهم، ولكنهم مجرد وسطاء فى إيصال رزقهم إليهم، فهم سواء فى استمداد الرزق

---

(١) الآية ١٣ من سورة الحجرات.
(٢) الآية التاسعة من سورة الزمر.
(٣) الآية ١١ من سورة المجادلة.
وحتى الرسل والأنبياء لهم درجات عند ربهم "تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض" الآية ٢٥٣ من سورة البقرة. "ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض وآتينا دواود زبوراً" الآية ٥٥ من سورة الاسراء.
(٤) الآية ٤٨ من سورة النجم.
وكلمة أقنى تعنى أنه سبحانه وتعالى جعل الناس مقتنين لها مالكين لأنواعها. انظر فى ذلك:
الشيخ عبد الرحمن السعدى : تيسير الكريم الرحمن فى تفسير كلام المنان - المجلد الرابع- ص١٧٣٩.
(٥) رواه ابن عساكر والبيهقى فى الاسماء والصفات.
(٦) الآية ٧١ من سورة النحل.

من الله [١]. فهل يجحدون نعمة الله عليهم ويقترون فى الانفاق على من هم تحت أيدهم وفى رعايتهم ؟

وقد جعل الله للفقراء حقاً محدداً فى أموال الأغنياء، وليس مجرد منحة أو هبة، قد تمنح وقد تمنع. قال تعالى فى بيان صفات المؤمنين "الذين هم على صلاتهم دائمون، والذين فى أموالهم حق معلوم، للسائل والمحروم...." [٢]، أى فى أموالهم نصيب مقرر لذوى الحاجات [٣].

والحق المعلوم هو الزكاة المفروضة، وهى ركن من أركان الاسلام. ولو جمعت زكاة الأموال من أغنياء أى دولة، وردت على فقرائها ما بقى فيها محتاج.

وفوق هذه الزكاة المفروضة توجد الصدقة المستحبة المندوبة التى يبادر بإخراجها الصالحون المتقون، الذين يوقنون أنهم إلى ربهم راجعون، ومحاسبون عما كانوا يعملون.

رابعاً : تفاوت الدخول

إن اختلاف الثروات وتفاوت الدخول بين مختلف الفئات والطبقات حقيقة لاشك فيها فى كل الدول والمجتمعات. وتلك سنة من سنن الله فى خلقه. يقول تبارك وتعالى "وهو الذى جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فى ما آتاكم. إن ربك سريع العقاب، وإنه لغفور رحيم"[٤]. ويقول جل شأنه "انظر كيف فضلنا بعضهم على بعض، وللآخرة وللآخرة أكبر درجات وأكبر تفضيلاً " [٥]. ويقول "أهم يقسمون رحمة ربك، نحن قسمنا بينهم معيشتهم فى الحياة الدنيا، ورفعنا بعضهم فرق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً، ورحمة ربك خير مما يجمعون" [٦].

---

(١) الأستاذ محمد فريد وجدى : المصحف المفسر - ص ٣٥٥.
(٢) الآيات من ٢٣ - ٢٥ من سورة المعارج.
(٣) تفسير القرآن العظيم لابن كثير - المجلد الرابع - ص ٤٥٠.
(٤) الآية ١٦٥ من سورة الانعام.
(٥) الآية ٢١ من سورة الاسراء.
(٦) الآية ٣٢ من سورة الزخرف. =

ويقول "ولكل درجات مما عملوا، وليوفيهم أعمالهم وهم لا يظلمون" [1].

غير أن التفاوت فى الدخول فى الدول المتخلفة أكبر وأشد بكثير من منه فى الدول الديموقراطية المتقدمة. تلك الدول التى تفرض الضرائب التصاعدية على أثريائها لتضمن للمعدمين من اليتامى والفقراء والمساكين من أبنائها حياة كريمة تفوق الحد الأدنى من مستلزمات الحياة من المأكل والمشرب والملبس والمسكن والعلاج. وهو ما لا تستطيع الدول المتخلفة القيام به لقلة امكانياتها المالية، رغم كثرة أثريائها، وسوء استخدامها لمواردها رغم وفرتها. وذلك لافتقارهما إلى الشورى والديموقراطية، وتداول السلطة والمعارضة الحرة القوية التى يمكن أن تدفع إلى رعاية الفئات المنسية. تلك الأمور الجوهرية التى كان يغنى عنها فى صدر الاسلام ما كان يتمتع به الحكام من تقوى حقيقية، جعلتهم يخشون الله فى تصرفاتهم السياسية أكثر من خشية الناس، خاصة من المنافسين أو المرشحين للحلول محلهم فى السلطة ومهام الحكم.

المطلب الثانى

الدستور والعدالة الاجتماعية

لاشك أن لدستور الدولة أثراً كبيراً فى تحقيق العدالة الاجتماعية بين مواطنيها، من خلال ما يضعه من تنظيمات للحقوق والحريات، خاصة فى الدول التى تحترم نصوص الدستور باعتباره أعلى قوانين الدولة، وتقوم بتطبيقها تطبيقاً فعلياً.

ولبيان مواقف الدساتير المصرية المتعاقبة من موضوع العدالة

= ومعنى "ليتخذ بعضكم بعضاً سُخرياً" أى ليسخر بعضكم بعضاً فى الأعمال والحرف. فلو تساوى الناس فى الغنى ولم يحتج بعضهم إلى بعض لتعطلت كثير من مصالحهم ومنافعهم. انظر : تيسير الكريم الرحمن فى تفسير كلام المنان للشيخ عبد الرحمن السعدى.

وسُخرياً بضم السين تختلف عن سخرياً بكسرها، وتعنى هزءاً. قال تعالى "فاتخذتموهم سخرياً حتى أنسوكم ذكرى، وكنتم منهم تضحكون" الآية ١١٠ من سورة "المؤمنون".

(١) الآية ١٩ من سورة الاحقاف.

الاجتماعية نتحدث فيما يلى عن الأمور التالية :

- الدساتير المتعاقبة.
- النصوص المعطلة.

أولاً : الدساتير المتعاقبة

تناولت الدساتير المصرية المتعاقبة موضوع العدالة الاجتماعية ونصت عليها بطريقة أو بأخرى ابتداء من مشروع الدستور المقدم عام ١٩٥٤، وحتى الدستور الأخير المستفتى عليه فى يناير عام ٢٠١٤. ونستعرض فيما يلى نصوص هذه الدساتير وما انطوت عليه من أحكام تتصل بفكرة العدالة الاجتماعية، منذ دستور عام ١٩٢٣ حتى الدستور الحالى.

١- دستور عام ١٩٢٣ :

نص دستور عام ١٩٢٣ فى الباب الثانى منه تحت عنوان "فى حقوق المصريين وواجباتهم" وفى المواد من ٢ - ٢٢ منه على مجموعة من الحقوق الفردية التقليدية كحرية الاعتقاد، وحرية الرأى، وحق الاجتماع وتكوين الجمعيات. ولكنه لم يتضمن أى مادة تتعلق بالتضامن الاجتماعى أو الحقوق الاجتماعية، كحق الاعانة فى حالة العجز عن العمل أو البطالة أو الشيخوخة. وذلك لأنه قد وضع فى وقت لم تكن فيه الحقوق الاجتماعية قد فرضت نفسها بعد على دساتير الدول فى العالم.

٢- مشروع دستور عام ١٩٥٤ :

وقد وضعته لجنة الخمسين التى شكلت بعد ثورة يوليو عام ١٩٥٢ - أو حركة الجيش كما أطلق عليها قادتها - فكان من أفضل الوثائق الدستورية المصرية فى إقامة نظام ديموقراطى نيابى برلمانى، يهتم بمختلف أنواع الحقوق والحريات، ولكنه لم ير النور، لأنه لم يرق لقادة الحركة. وهو أول مشروع دستور مصرى ينص على الحقوق الاجتماعية. فقد نصت المادة ٣٨ منه على أن "تيسر الدولة للمواطنين جميعاً مستوى لائقا من المعيشة أساسه تهيئة الغذاء والمسكن والخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية. كما

تيسر ذلك فى حالات البطالة والمرض والعجز والشيخوخة، وتؤمنه لضحايا الحرب والكوارث العامة ومن يعولون من أسرهم"[١].

٣- دستور عام ١٩٥٦ :

نصت المادة الرابعة من دستور عام ١٩٥٦ على أن "التضامن الاجتماعى أساس للمجتمع المصرى" ونصت المادة ١٧ منه على أن "تعمل الدولة على أن تيسر للمواطنين جميعاً مستوى لائقاً من المعيشة، أساسه تهيئة الغذاء والمسكن والخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية". وقضت المادة ٢١ منه بأنه "للمصريين الحق فى المعونة فى حالة الشيخوخة وفى حالة المرض أو العجز عن العمل وتكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعى والمعونة الاجتماعية والصحة العامة وتوسعها تدريجياً". ونصت المادة ٢٢ منه على أن "العدالة الاجتماعية أساس الضرائب والتكاليف العامة" [٢].

٤- دستور عام ١٩٥٨ :

صدر دستور عام ١٩٥٨ مع إعلان الوحدة بين مصر وسوريا وقيام الجمهورية العربية المتحدة فى ٢٢ فبراير عام ١٩٥٨. وقد جاء موجزاً يشتمل على ثلاث وسبعين مادة فقط، حددت المقومات الأساسية للدولة والمجتمع فى الجمهورية الجديدة، والحقوق والواجبات العامة، ونظام الحكم فيها. وأغلب نصوصه مقتبسة من دستور عام ١٩٥٦.

٥- دستور عام ١٩٦٤ :

---

(١) كما نص على حق العمل وتنظيم علاقاته فى المواد من ٤٠ - ٤٤. ونص فى المادة ٤٥ على حق انشاء النقابات، وفى المادة ٤٦ على العدالة الاجتماعية كأساس للضرائب وغيرها من التكاليف العامة، وإعفاء الطبقات الفقيرة منها إلى الحد الأدنى الضرورى للمعيشة.

(٢) وأضافت المادة ٢٣ منه أن "المصريون متضامنون فى تحمل الاعباء الناتجة عن الكوارث والمحن العامة. ونصت المادة ٥٢ على أن "للمصريين حق العمل، وتعنى الدولة بتوفيره". ونصت المادة ٥٦ على أن "الرعاية الصحية حق للمصريين جميعاً، تكلفه الدولة...". وقضت المادة ٥٩ فى فقرتها الثانية بأن "ينظم القانون إعفاء الدخول الصغيرة من الضرائب، بما يكفل عدم المساس بالحد الأدنى اللازم للمعيشة".

وقد جاء بعد الاعلان الدستورى الصادر عام ١٩٦٢ بعد تفكك الجمهورية العربية المتحدة بانفصال سوريا عن مصر. وهو أول دستور مصرى يحدد توجه الدولة بأنها "ديموقراطية اشتراكية...".

ونص فى المادة ٩ منه على أن "الأساس الاقتصادى للدولة هو النظام الاشتراكى، الذى يحظر أى شكل من أشكال الاستغلال، بما يضمن بناء المجتمع الاشتراكى بدعامتيه من الكفاية والعدل". وقضت المادة ١٢ منه بأن "يسيطر الشعب على كل أدوات الانتاج، وعلى توجيه فائضها، وفقا لخطة التنمية التى تضعها الدولة لزيادة الثروة وللنهوض المستمر بمستوى المعيشة". ونصت المادة ٢٠ على أن "تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعى، وللمصريين الحق فى المعونة فى حالة الشيخوخة، وفى حالة المرض أو العجز عن العمل أو البطالة " [١].

٦- دستور عام ١٩٧١ :

نصت المادة السابعة من دستور عام ١٩٧١ على أن "يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعى "، ونصت المادة الثامنة منه على أن "تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين". ونصت المادة ١٣ منه على أن "العمل حق وواجب وشرف تكلفه الدولة...". وقضت المادة ١٧ بأن "تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعى والصحى ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعاً، وذلك وفقا للقانون". ونصت المادة ٢٣ منه على أن "ينظم الاقتصاد القومى وفقا لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومى، وعدالة التوزيع، ورفع مستوى المعيشة، والقضاء على البطالة، وزيادة فرص العمل، وربط الأجر بالإنتاج وضمان حد أدنى للأجور،

---

(١) وقضت المادة ٢١ منه بأن العمل حق وواجب وشرف لكل مواطن قادر، والوظائف العامة تكليف للقائمين بها..". ونصت المادة ٤٠ على أن "تكفل الدولة للمصريين معاملة عادلة، بحسب ما يؤدونه من أعمال، وبتحديد ساعات العمل، وتقدير الأجر، والتأمين الاجتماعى، والتأمين الصحى، والتأمين ضد البطالة، وتنظيم حق الراحة والإجازات". وأضافت المادة ٤٢ أن "الرعاية الصحية حق للمصريين جميعاً، تكفله الدولة بإنشاء مختلف أنواع المستشفيات..".

ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفوارق بين الدخول [١].

٧- دستور عام ٢٠١٢ :

نصت المادة الثامنة من دستور عام ٢٠١٢ على أن "تكفل الدولة وسائل تحقيق العدالة والمساواة والحرية، ويلتزم بتيسير سبل التراحم والتكافل الاجتماعى والتضامن بين أفراد المجتمع، وتضمن حماية الأنفس والأعراض والأموال، وتعمل على تحقيق حد الكفاية لجميع المواطنين. وذلك كله فى حدود القانون". وأضافت المادة التاسعة أن "تلتزم الدولة بتوفير الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين دون تمييز". ونصت المادة ١٤ منه على أن "يهدف الاقتصاد الوطنى إلى تحقيق التنمية المطردة الشاملة، ورفع مستوى المعيشة، وتحقيق الرفاة، والقضاء على الفقر والبطالة، وزيادة فرص العمل والإنتاج والدخل القومى.

وتعمل خطة التنمية على إقامة العدالة الاجتماعية والتكافل، وضمان عدالة التوزيع، وحماية حقوق المستهلك، والمحافظة على حقوق العاملين، والمشاركة بين رأس المال والعمل فى تحمل تكاليف التنمية والاقتسام العادل لعوائدها [٢].

وقضت المادة ٦٦ من هذا الدستور بأن "تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعى. ولكل مواطن الحق فى الضمان الاجتماعى، إذا لم يكن قادراً

---

(١) وأضافت المادة ٢٤ المعدلة فى مارس عام ٢٠٠٧ أن "ترعى الدولة الانتاج وتعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية". وقضت المادة ٢٥ منه بأنه "لكل مواطن نصيب فى الناتج القومى يحدده القانون بمراعاة عمله أو ملكيته غير المستغلة". ونصت المادة ٣٨ منه على أن "يقوم النظام الضريبى على العدالة الاجتماعية".

(٢) وأضافت المادة انه "يجب ربط الأجر بالإنتاج، وتقريب الفوارق بين الدخول، وضمان حد أدنى للأجور والمعاشات يكفل حياة كريمة لكل مواطن، وحد أقصى فى أجهزة الدولة لا يستثنى منه إلا بناء على قانون". ونصت المادة ٢٦ منه على أن "العدالة الاجتماعية أساس الضرائب وغيرها من التكاليف المالية العامة...". وقضت المادة ٦١ بأن "تلتزم الدولة بوضع خطة شاملة للقضاء على الأمية وتجفيف منابعها...". وأضافت المادة ٦٢ أن "الرعاية الصحية حق لكل مواطن، تخصص له الدولة نسبة كافية من الناتج القومى...". وقضت المادة ٦٤ بأن "العمل حق وواجب وشرف لكل مواطن، تكفله الدولة على أساس مبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص".

علـى إعالـة نفسـه أو أسـرته، فـى حـالات العجـز عـن العمـل أو البطالـة أو الشيخوخة، وبمـا يضـمن لهم حد الكفايـة ". وأضـافت المـادة ٦٧ أن "تعمل الدولـة علـى تـوفير معـاش مناسـب لصـغار الفلاحـين والعمـال الـزراعيين والعمالة غير المنتظمة، ولكل من لا يتمتع بنظام التأمين الاجتماعى...".

وأضافت المادة ٦٨ منه أن "المسكن الملائم والماء النظيف والغذاء الصـحى حقـوق مكفولـة...". وقضـت المـادة ٧٠ بـأن "لكـل مـواطن - فـور الولادة - الحق فـى اسم مناسـب، ورعايـة أسـرية، وتغذيـة أساسية، ومـأوى، وخـدمات صـحية، وتنميـة دينيـة ووجدانيـة ومعرفيـة...". ونصـت المـادة ٧٢ منـه علـى أن تلتـزم الدولـة برعايـة ذوى الاعاقـة صـحياً وتعليميـاً واقتصـادياً واجتماعيـاً، وتـوفر لهـم فـرص العمـل، وترتقـى بالثقافـة الاجتماعيـة نحـوهم، وتهيئ المرافق العامة بما يناسب احتياجاتهم...".

وبذلك كان دستور عـام ٢٠١٢ هو أكثـر الدسـاتير إفاضـة فـى النص على الحقوق الاجتماعية للإنسان فى مصر، فلم يتـرك حقـاً سـهل الانجـاز أو صعب المنال، مادياً كان أو معنوياً، إلا ونص عليه وقضى بوجوب إشباعه. ولا نعرف دستوراً فـى العـالم حـوى مـن نصـوص الحقوق الاجتماعيـة، بـل والفردية، بقدر ما اشتمل عليه هذا الدستور قصير الأجل الذى لـم يعمـر فـى التطبيق غير عام واحد.

٨ - دستور عام ٢٠١٤ :

نصت المادة الثامنة من الدستور المستفتى عليه فى يناير عـام ٢٠١٤ على أن "يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعى.

وتلتـزم الدولـة بتحقيـق العدالـة الاجتماعيـة وتـوفير سـبل التكافـل الاجتماعى، بما يضـمن الحيـاة الكريمـة لجميـع المـواطنين، علـى النحـو الـذى ينظمه القانون".

وأضافت المادة التاسعة أن "تلتـزم الدولـة بتحقيق تكـافؤ الفـرص بـين جميع المواطنين دون تمييز". ونصـت المـادة ١٧ منـه علـى أن "تكفل الدولـة تـوفير خـدمات التـأمين الاجتمـاعى. ولكـل مـواطن لا يتمتـع بنظـام التـأمين

الاجتماعى الحق فى الضمان الاجتماعى بما يضمن له حياة كريمة، إذا لم يكن قادراً على إعالة نفسه وأسرته، وفى حالات العجز عن العمل والشيخوخة والبطالة.

وتعمل الدولة على توفير معاش مناسب لصغار الفلاحين، والعمال الزراعيين والصيادين، والعمالة غير المنتظمة، وفقا للقانون..." [1].

وقد تنافس دستور عام ٢٠١٢ الذى وضعته لجنة الدستور ذات التوجه الاسلامى، ودستور عام ٢٠١٤ الذى وضعته لجنة الخمسين بعد لجنة العشرة، فى النص على الحقوق الاجتماعية، وحماية الضعفاء اقتصادياً، وضمان الحد الأدنى من المال اللازم لمعيشتهم. ولكن كمال الهدف وكمال النصوص لا يعنى بالضرورة امكانية التطبيق وسهولة الوفاء، وهو الهدف النهائى المقصود من كل النصوص.

ثانياً : النصوص المعطلة

إن النصوص الدستورية التى تتحدث عن التضامن الاجتماعى الذى يقوم عليه المجتمع كما جاء بدستور عام ٢٠١٤، ومن قبله دستور عام ١٩٧١، أو التكافل الاجتماعى والتضامن بين أفراد المجتمع الذى تلتزم الدولة بتيسير سبله حسبما ورد بدستور عام ٢٠١٢، ليست فى الحقيقة نصوصاً قابلة للتطبيق الفورى لصالح المحتاجين، كما لو كانت حقوقاً لهم لدى الدولة، يمكن استيفاؤها عند الطلب، وإنما هى حتى الآن مجرد آمال وطموحات، أو خطط مستقبلية غير محددة المدة، بل وطويلة المدى. وخير شاهد على ذلك حق العمل الذى أكدته الدساتير - الواحد تلو الآخر- ولا تزال البطالة شاخصة فى البلاد بصورة مخيفة، والعاطلون عن العمل تزداد

---

(١) وأضافت المادة أن "أموال التأمينات والمعاشات أموال خاصة، تتمتع بجميع أوجه وأشكال الحماية المقررة للأموال العامة، وهى وعوائدها حق للمستفيدين منها، وتستثمر استثماراً آمناً وتديرها هيئة مستقلة، وفقا للقانون. وتضمن الدولة أموال التأمينات والمعاشات ".
وذلك لحماية هذه الأموال من استيلاء الدولة عليها - كما حدث فى الماضى القريب- رغم أنها حق لأصحابها، تم استقطاعها من مرتباتهم.

اعدادهم باستمرار، وتطول بهم سنوات الانتظار، ويزداد تعرضهم لمختلف الاخطار، التى تصل بهم أحياناً إلى حد الانتحار.

وقد زاد من عجز الدولة عن رفع مستوى معيشة الطبقات الفقيرة والمتوسطة انصرافها عن العمل والإنتاج إلى الاستدانة والاقتراض، حتى بلغت الديون المصرية أرقاماً مهولة، وباتت تقدر بالتريليونات، بعد أن كانت تحسب بالملايين ثم بالمليارات، وأصبح سداد أقساط وفوائد الديون يستغرق نسبة مخيفة من ميزانية الدولة، قد تجاوز ربعها كل عام. وبدلا من إقامة المشروعات الانتاجية الجديدة، واقتحام مجال التقنيات الحديثة، تركت الدولة حتى مساندة الصناعات القائمة، فأغلقت آلاف المصانع القديمة أبوابها، بعد أن فقد مقومات الاستمرار والصمود، فى وجه شدة المنافسات وقوة الضغوط.

خاتمة

يكفى لإدراك مدى الفجوة بين مصر وغيرها من الدول فى مجال العدالة الاجتماعية مقارنة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى بعض الدول النامية التى بدأت النهوض والبناء معنا بعد الحرب العالمية الثانية، بما يقابلها فى مصر. ولنقتصر فى ذلك على مثال واحد، هو الهند. ذلك البلد الآسيوى الذى كان - كمصر - مستعمرة بريطانية، حصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، وبدأت مسيرة النمو فيها انطلاقاً من أساس ديموقراطى سليم، نسخته من النظام البرلمانى البريطانى. فكان نعم الأساس لنعم البناء. فقد احترمت إرادة الناخبين الحقيقية فى الانتخابات البرلمانية، حتى أن رئيس الوزراء الذى كان يجرى الانتخابات أخفق فى الفوز على منافسه عدة مرات. وامتثل للنتائج الانتخابية، وترك السلطة دون أن يحاول تزوير تلك النتائج، رغم انه كان المشرف عليها. وهكذا تم تداول السلطة فيها بهدوء ورضا وشرعية. واحترمت الاغلبية رأى المعارضة أو الأقلية، لتأكدها أنها ستصبح يوماً هى الأغلبية. ولم يتدخل الجيش فى السلطة السياسية، وحصر مهمته الأصلية فى الذود عن الدولة وحمايتها من

الاعتداءات الخارجية، وخضع لما تقدره الجهات الحكومية المعنية.
وقد ترتب على ذلك - فى غضون عقود قليلة - أن أصبحت الهند:
١-دولة ديموقراطية ينعم أهلها بالحرية السياسية الحقيقية، ويتداولون السلطة فى البلاد من خلال الأحزاب السياسية التى يمكنها الوصول إلى سدة الحكم إذا حصلت على الأغلبية البرلمانية، عبر الانتخابات النزيهة التى تقوم على المصداقية والشفافية.
٢-دولة متقدمة اقتصادياً أصبحت تنافس أمريكا فى الصناعات المتطورة، والتكنولوجيا الفائقة، ومستلزمات الكمبيوتر، والبرمجيات ومختلف المجالات الالكترونية والمهارات الرقمية.
٣-دولة ذرية دخلت النادى الذرى منذ عشرات السنين، وباتت بقوتها العسكرية مهيبة الجانب يعمل له ألف حساب.
٤-دولة مكتفية ذاتياً، تضمن لمواطنيها أسباب المعيشة الكريمة، وقد اختفت منها المجاعات وما كانت تعانيه من أزمات واختناقات.

أما فى مصر فقد تدهورت العدالة الاجتماعية منذ عشرات السنين تدهوراً عظيماً، وتضخمت الفوارق فى الدخول تضخماً كبيراً، فإزداد الفقراء فقراً والأثرياء ثراء وعزاً، وظهر أصحاب المليارات ومئات الملايين، خاصة من أولئك الذين اشتروا أراضى الدولة بالفدان بأرخص الأسعار، وباعوا المتر منها بأكثر من ثمن الفدان. وأولئك الذين تاجروا بالقطاع العام، فباعوا شركاته بأثمان بخس، ليحصلوا على العمولات ويحققوا المصالح الشخصية المشبوهة، على حساب أموال الدولة المسلوبة، من خلال صفقات خاسرة، حكم القضاء ببطلان الكثير منها.

وقد استشرى الفساد السياسى والاقتصادى والاجتماعى لدرجة لم تشهد لها البلاد من قبل مثيلاً.

ففى المجال السياسى غابت الديموقراطية منذ استولى الجيش على السلطة فى يوليو عام ١٩٥٢، فساد الحكم الشمولى، وزورت الانتخابات لصالح الاتباع والمحاسيب وهمشت البرلمانات، ولم يتم تداول السلطة

بالطرق السلمية، وإنما بطرق القهر والموت والاغتيالات :

١-فتم اعتقال رئيس الجمهورية الأول اللواء محمد نجيب من مكتبه برئاسة الجمهورية فى عام ١٩٥٤ وظل فى محبسه - فى المرج - إلى ما قبل وفاته بفترة قصيرة، عندما افرج عنه الرئيس أنور السادات فى أواخر أيامه ليموت فى بيته.

٢-وتوفى الرئيس جمال عبد الناصر فى عام ١٩٧٠ ولم يتجاوز عمره الثانية والخمسين. وقيل انه مات مسموماً بإيعاز من اليهود عن طريق زوجة طبيبه الخاص اليهودية.

٣-وتم اغتيال الرئيس انور السادات فى حادث المنصة، وهو يحتفل مع جنوده بذكرى حرب اكتوبر، فى عام ١٩٨١، على يد أحد رجال القوات المسلحة.

٤-وظل الرئيس حسنى مبارك قابضاً على زمام السلطة فى البلاد ثلاثين عاماً، دون سعى حقيقى إلى تنمية أو اصلاح، مع اتخاذ اللازم لاستخلاف ولده فى الحكم من بعده، رغم تراكم الديون الخارجية والداخلية، وتضخم الفساد فى مختلف المجالات، وكثرة المشاكل وسوء أحوال العباد. وانتهى حكمه بثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ التى اسقطته وقدمته للمحاكمة.

٥-ولم يستمر الرئيس المنتخب محمد مرسى فى السلطة أكثر من عام، لم يتمكن خلاله من انجاز ما كان متوقعاً، بعد أن ناصبته العداء قوى كثيرة فى الداخل والخارج، حتى تم إسقاطه بانقلاب ثورى، قاده الجيش بمساندة شعبية.

وفى المجال الاقتصادى تدهورت الأحوال، وارتفعت الأسعار، وتضاعفت الديون، وتراجع الانتاج، وأصبحت الطبقات الدنيا والوسطى فى حالة يرثى لها، ولا تكاد تجد مستلزمات الحياة.

وفى المجال الاجتماعى ساءت العلاقات الاجتماعية بين أبناء المجتمع الواحد من ذوى المستويات المتباينة، وزادت جرائم السطو المسلح،

والنهب، والسرقة بالإكراه، وسرقة السيارات أو غصبها تحت تهديد السلاح، وجرائم الاغتصاب، وخطف الأفراد لافتدائهم بالأموال. وانتشرت المخدرات على اختلاف أنواعها، خاصة بين الشباب وطلاب الجامعات.

ولاشك انه قد حان الوقت لإعادة النظر فى كافة الشئون العامة فى مصر، واتخاذ كل ما يلزم لتحقيق العدالة الاجتماعية ورعاية الطبقات الفقيرة والفئات الضعيفة والمهمشة. وذلك بعد أن أصبحت العدالة الاجتماعية معياراً يقاس به مدى تقدم الدولة تقدماً حقيقياً، لا يقوم على مجرد المزاعم والشعارات، وإنما على الواقع والإنجازات التى يعاينها الناس ويعيشون فيها. ويستطيع الباحث المتأمل أن يتأكد أن هذه العدالة الاجتماعية لا تتحقق إلا فى الدول التى توفر لحياة الناس الوسط السوى الشفاف، الخالى من الفساد والتسلط والإسراف، الذى يشعر الإنسان فيه بالاحترام الحقيقى، والدور الفعال المؤثر فى مجريات العمل العام، والذى يساعد على النمو والرقى والازدهار، ويمكن من رعاية الضعفاء، وإعانة الفقراء، وضمان الحد الأدنى المناسب من المعيشة الكريمة لكافة المواطنين.

إن الطريق الطبيعى المؤدى إلى إقامة العدالة الاجتماعية بين الناس هو اتخاذ الأسباب الموضوعية التى من شأنها تحقيقها. وسلوك هذا الطريق يقتضى تهيئة الوسط المناسب الذى يقوم على استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية، وترك الاقتتال على السلطة، خاصة من جانب من ليس أهلاً لها. وليكن السبيل إليها بالنسبة لمن يرى مقدرته عليها من خلال الانتخابات النزيهة ذات الشفافية التى من خلالها تظهر السلامة والمصداقية. ولنتذكر حديث الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم "إنكم سوف تحرصون على الإمارة، وسوف تكون ندامة يوم القيامة".